



2010/6/5

مفارقة الدين العام

عبد الحليم فضل الله

خطوط السير الحكومي مزدحمة في الاتجاهين المالي والاقتصادي، إقرار موازنة هذا العام وإعداد موازنة العام التالي، وحل معضلة قطع حساب السنوات الأربع الماضية، و الاتفاق على قواعد تمويل الاستثمارات العامة وسبل توزيع عوائد ومخاطر التمويل بين القطاعين العام والخاص...

وهذا الازدحام ليس صدفة، فقد اعتادت الحياة السياسية على التعايش مع الأزمات إلى أن تعجز عن كتم دويها فتدفع بها إلى النور، وغالباً ما توضع على طاولة البحث عند مناقشة الموازنات العامة، التي لا تتحمل بطبيعتها المراجعات الاقتصادية والمالية والنقدية المتأنية، وتستدرج الكل إلى نقاش محاسبي مليء بالهوامش المطلبية والمحاسبية، وتتصدر أولوياته مشكلة العجز المالي. وهذا ما ينبغي التحفظ عليه، فالحاجة باتت ماسة إلى تعديل الأهداف تبعاً بما يتناسب مع تبدل الوقائع، وللتعامل مع الاستحقاقات الكثيرة المحتجة خلف مشهد الدين العام، بعد أن صار ثقباً أسود يبتلع كل الأسئلة والآمال، ويمنع ذلك الضوء الخافت في نهاية النفق من العبور.

من هذه الاستحقاقات ارتفاع سعر الصرف الحقيقي لليرة اللبنانية مجدداً، والذي سيقوض مرة أخرى تنافسية الاقتصاد الوطني. هذا الارتفاع ناتج عن قوة الدولار المتصاعدة، وعن معدلات تضخم داخلية بلغت في السنوات الأربع الماضية ضعف مثيلاتها العالمية على أقل تقدير. نحن إذن بصدد فقدان بعض المكاسب التي حققتها الصادرات اللبنانية في الأعوام الماضية، كما أننا مهددون بزيادة الطلب على السلع الأجنبية نتيجة تحسّن القوة الشرائية للمقيمين (الناجمة عن تحسن سعر الصرف الحقيقي). والحصيلة المرجحة هي تفاقم في عجز الميزان التجاري، يتوقع أن تتم معالجته كالعادة من خلال زيادة هامش الفائدة الداخلية مقارنة بالأسواق الخارجية، من أجل تعزيز التدفقات الرأسمالية، لكن هذه الزيادة ستؤدي بالمقابل إلى زيادة الإنفاق العام على خدمة الدين العام، وإعاقة النمو.

لدينا أيضاً مشكلة تدهور مداخل العاملين باجر، والسبب هو تراكم معدلات التضخم منذ إقرار علاوة تصحيح الأجور، بحيث باتت قريبة من المعدل التراكمي المعترف به للأعوام 1996-2008 وهذا قد يضعنا أمام عتبة تصحيح جديد. وحتى لو تقرر تجاهل هذه المسألة تماماً، فستجد الحكومة نفسها في وقت ما ملزمة بمراجعة سياسات الأجور نظراً لآثارها الاجتماعية والاقتصادية بل والسياسية الكبيرة.

هنالك ثالثاً، الأزمات القطاعية والخدماتية "الحاجبة للضريبة" أي أنها تتسبب بزيادة الضغط على موازنات الأسر مقلصة وعاء المداخل الممكن تعريضها للاقتطاع الضريبي. أزمة الإسكان مثال

بارز. فقد كان بوسع رب أسرة يتلقى ضعف الحد الأدنى للأجور الاستفادة من برامج المؤسسة العامة للإسكان للحصول على مسكن في ضواحي العاصمة. أما الآن فإن ذلك يتطلب دخلاً لا يقل عن عشرة أضعاف الحد الأدنى القديم. وإذا اعتمدنا أرقام تقرير الأوضاع المعيشية للأسر 2007، فهذا يعني أن 46% تقريباً من المواطنين خرجوا من مظلة الدعم الحكومي، لينعم ببرامج القروض السكنية المدعومة ستة بالمائة فقط من الشرائح الأعلى دخلاً. وينطبق الأمر نفسه على قطاعات أخرى مثل النقل المشترك والصحة والتعليم، حيث يترك للأسر تدبر أمرها بنفسها، فلا تجد أمامها سوى الإنفاق من جيبها الخاص للحصول على خدمات ليس لها بدائل حكومية مقبولة. نستنتج من ذلك أن أي زيادة في العبء الضريبي يجب أن تكون مسبقة بتوسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام المواطنين، وهو ما يستدعي أيضاً إنفاقاً استثمارياً من الخزينة العامة (مثلاً الضرائب المرتفعة على البنزين لا بد وأن يسبقها إصلاح قطاع النقل المشترك).

يقودنا هذا التحليل إلى ما يمكن تسميته بمفارقة الدين العام، فمن جهة يستدعي العمل على إطفاء هذا الدين أو إبطاء نموه زيادة الضرائب لغرض تعظيم الفائض الأولي، ومن جهة ثانية ستؤدي هذه العملية عاجلاً أم آجلاً إلى زيادة الإنفاق (كما في الاستحقاقات المنوه بها أعلاه) ومن ثم خفض ذلك الفائض.

لا يمكن ببساطة تفكيك هذه المفارقة التي ما زالت تعمل منذ عقدين تقريباً، إلا إذا استردت الموازنة وظائفها الاقتصادية والاجتماعية واستعادت دورها في تحقيق التوازنات الكلية، وهذا مشروط بدوره بإدخال تعديل جوهري على سياسات استيعاب الدين العام المحاطة بقيود مالية ونقدية مجحفة. والأمر يستحق تسوية بحجم المشكلة، تتوزع في إطارها المخاطر والمكاسب على الأطراف المختلفة، ويشجع عليها الوفرة المالية التي تزيد من قدرة البلد على تحمل بعض المجازفات.

المدخل إلى تلك التسوية صفقة كبرى بين القطاع المصرفي والحكومة. تخفض المصارف بموجبها الفوائد على سندات الدين خفضاً ملموساً، فيما تتكفل الحكومة بتوسيع سوق الائتمان المحلي في مجالات لا تنعكس سلباً على المعدل العام للأسعار، فتستعمل لهذه الغاية جزءاً من الوفر المتحقق جراء خفض الفوائد، لمضاعفة الموازنات الحكومية المكرسة لدعم القروض.

هذا يفضي بنا إلى أمر آخر وهو اعتماد التعقيم الاقتصادي للسيولة وليس التعقيم المالي أو النقدي المتبع حالياً، أو بتعبير آخر توفير حوافز كافية للنشاط الاقتصادي كي يتمكن من امتصاص السيولة

الزائدة بدلاً من إلقاء هذه المهمة على عاتق مصرف لبنان أو على كاهل حساب الخزينة التي تتكبد بضعة مئات ملايين من الدولارات سنوياً جراء ذلك. كما يمكن اعتماد التعقيم من المنبع عبر المحافظة على هامش لأسعار الفائدة المحلية، تؤمن تدفقات رأسمالية لا يتخطى حدها الأعلى القدرة الاستيعابية للاقتصاد اللبناني، ولا تقل في حدها الأدنى عن احتياجات التمويل العام والخاص.